٨

السياسة التركية الإقليمية قبل عام ٢٠١٧

Turkish regional policy before 2017

كلمات مفاتيح: الدور، المكانة، الإقليمية

Keywords: role, status, regionalism

الباحث: وردة عبد الحسين شافي

أ.د فكرت نامق العاني

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية

Researcher: Warda Abdel Hussein Shafi

Supervisor: Prof. Dr. Fikret Namiq Al-Ani

Al-Nahrain University /

College of Political Sciences /

Department of International Politics

المقدمة

برزت تركيا كلاعب مهم لكن ذو توجهات متعددة، في منطقة الشرق الأوسط وما يجاورها، وتأرجحت سياساتها مع توسع دورها وباتت اليوم تؤدي دوراً مهماً في عموم المنطقة، ما أثار الجدل حول طبيعة وحقيقة الدوافع المحركة لها، بين إتجاهات تبرز الطابع البراجماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية وفقا لحسابات قصيرة الأمد من جهة، وأخرى ترى تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها في إطار مسعاها لإستعادة ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية ذي مرجعية إسلامية، من جهة ثانية، جسدت الرؤية التركية طبيعة مساعيها لإستعادة دورها الإقليمي والمحوري، من خلال الإلتزام بمنهج توافقي على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وهو ما يضفي سمة التعقيد على تحديد الأبعاد الأمنية لتوجهاتها في ظل ارتباط هذه التوجهات بمحيط ديناميكي متغير بشكل كبير ولا يمكن التكهن بمخرجاته، إذ أن تركيا اليوم تعيش أهم تحولاتها التاريخية من جهة، في ظل بيئة أمنية مضطربة تتسم بتعدد الفاعلين من جهة أخرى. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي نهاية عام ١٩٩١،الذي غد البداية الحقيقية لاعادة صياغة تركيا لدورها الاقليمي[1].

وزوال هواجسها الأمنية آنذاك، والتأثيرات الواضحة التي تركتها في الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية للمنطقة من حيث دورها وعلاقتها مع باقي القوى الفاعلة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها في سياستها اندفعت تركيا الى تبني توجهات إقليمية لتحقيق الآتي:

١. توسيع دورها السياسي ونفوذها الأمني في الشؤون الإقليمية.
٢. العمل على تحقيق العضوية الكاملة في الإتحاد الأوربي، التي كانت مطلباً أساسياً للتوجه التركي في تلك المدة، لذا تركزت أولويات إهتمامات وتوجهات تركيا) في المقام الأول نحو الغرب، لاسيما تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز العلاقة مع الإتحاد الأوربي[2].

وهو ما إستمر إلى المدة التي شهدت تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢.

اولاً: الدور الاقليمي والمفاهيم المقاربة

الأمن الأقليمي هو مفهوم يصور ادراك اقليم معين بدوله المنتمية اليه لأسلوب تحقيق الحماية لذلك الأقليم من خلال الاتفاق بين اعضائه، وهذا يفرض ان تمتلك دول الاقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف، وثانياً توفير الامكانيات القادرة على تحقيقه فهو بالحقيقة تعبير عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد تسعى من خلال وضع تنظيم وتعاون عسكري لدول ذلك الاقليم من منع اية قوة اجنبية او خارجية عن التدخل في ذلك الاقليم، فهو نوع من التحالف بين دول اقليم معين لتنظيم الدفاع عن ذلك الاقليم، وجوهر هذه السياسة هو التعبئة الاقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الاقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث[3].

١. الدور والمكانة

أن نبين ماهو مفهوم المكانة ؟ وما هي المفاهيم المقاربة منها ؟ وعلى الوجه الاتي :

١- المكانة

للمكانة معاني عديدة، وقد استخدمت في موارد كثيرة في القرآن الكريم وفي اللغة العربية، واصبح لها مفاهيم سياسية يدل على معان معينة عدة . حيث ورد لفظ المكانة في القرآن الكريم في عدة سور كريمة منها، في سورة يوسف المباركة، (الآية ٥٦-٥٧) (وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من يشاء ولا نضيع أجر المحسنين) (٥٦) ولأجر الآخرة خير للذين آمنوا وكانوا يتقون (٥٧)[4]. وكذلك قوله تعالى (واذكر في الكتاب مريم إذ انتدبت من اهلها مكانا شرقيا)[5] من منطقه جغرافية والتي هي مكان سكنها الى مكان اخر بعيد عن الناس مما يلي الشرق عنهم. بمعنى خرجت، من منطقة جغرافية والتي هي مكان سكنها الى مكان آخر بعيد عن الناس مما يلي الشرق عنهم.

اما لغويا فيمكن فهم المكانة بدلالة المنزلة، التي يتحلى بها صاحب المكانة، والمكانة جمعها مكانات وهي المنزلة ورفعة الشأن، يقال مثلا) ان فلانا له مكانة عند قومه (أي يتمتع بمنزلة متميزة من الرفيع والموقع صاحب القوة والتأثير[6].

وفي اللغة الانكليزية فان مفهوم المكانة (Status) يشير إلى وضع معين، أو منزلة أو مركز، او مقام الشخص، أو مجموعة او دولة ما، وهو مصطلح يستخدم بمعنيين على الأقل، كان يعني

بالأصل وضعا اجتماعيا يحدده القانون أو العرف، ولهذا كان يعد "اللورد" و "الرجل "الحر" هم اشخاص اصحاب مكانة (Statuses)، ولقد كان مجتمع القرون الوسطى هو مجتمع " مراكز ومكانات، ولهذا عندما كتب مين (Maine) في العام (١٨٢٢١٨٨٨) عن الانتقال من المركز او المكانة (Status) إلى " العقد " (Contract) فقد كان يصف حركة تاريخية تنطوي على الانتقال من مجتمع يقوم على اساس التبعية الى مجتمع يقوم على اساس الاتفاق بين الشعب، وبذلك لم تعد المكانة الاجتماعية في مجتمع ما بعد القرون الوسطى تتحدد استنادا إلى العرف، وانما إلى العقد والقانون. كذلك تشير كلمة (Status) إلى " مكانة مرموقة، أو منصب رفيع، في حين تشير كلمة (Reputation) إلى معنى " الصيت " او المكانة المرموقة "[7] .

٢. الدور : **Role**

يُعد مفهوم الدور من ابرز واقرب المفاهيم التي تتقارب مع مفهوم المكانة، فضلا عن تأثير كل منهما في الآخر، ذلك لان مكانة دولة ما، تتوقف على دورها وقدرتها على انجاز مهامها، بما يعزز مكانة الدولة في الساحة الدولية، ويعرف الدور لغويا" بانه : " الحركة في محيط أو بيئة معينة، وفي علم الاجتماع ينظر الى الدور على انه افتراض سلوكي خاص بالفرد، ومن ثم المجتمع والدولة، والخصائص التي يمكن أن تؤدي دورا مهما في اتخاذ القرار، اذ ان الدور يرتبط بالوضع الاجتماعي، وطالما أن الوضع الاجتماعي متغير، فان الدور يتغير تبعا لذلك، ويعد الدور هو الجانب السلوكي للمكانة، أو الجانب الديناميكي للمكانة، فاذا كانت المكانة تحدد الموقع الذي تملكه الدولة في هرم القوة الدولي او الاقليمي، فان الدور هو السلوك المطلوب لتحقيق هذه المكانة[8] .

وهناك من يعرف الدور بانه : انموذج منظم للسلوك ومتعلق للفرد في تركيبة تفاعلية، في حين يعرفه اخرون بانه : نظام قواعد اجتماعية تتوجه نحو ولذاته بصفته عضو في جماعة ما، أو ممثلا لطائفة من الأفراد متميزين سايكولوجيا، الاجتماع (تيدورسون) الدور بانه يتحدد بمجموعة من التوقعات من جانب الآخرين، ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه ازاء حدث معين[9] .

يشير مصطلح الإقليمية إلى شعور مشترك بالهوية والغاية مقترنة بإنشاء مؤسسات ووضعها حد التطبيق، لتعبر عن هوية معينة وتشكل أساس العمل المشترك ضمن منطقة جغرافية ما[10].

وان الإقليمية: هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية منذ زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي.[(11)]

دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية .[(12)]

بدأت أولى أشكال المبادرات الإقليمية المتسقة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إلا أنهم لم ينجزوا سوى القليل، ما عدا في أوروبا الغربية مع ظهور السوق الأوروبية المشتركة يطلق بعض المحللين على هذه المبادرات اسم «الإقليمية القديمة» وفي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ظهر نوع جديد من التكامل الإقليمي أُطلق عليه اسم «الإقليمية الجديدة» ولا زال مستمرًا حتى الآن، كما ظهرت خلال العقدين الماضيين موجة جديدة من المبادرات السياسية الداعية إلى التكامل الإقليمي. كما انتشرت صفقات التجارة الإقليمية والثنائية بسرعة كبيرة بعد فشل جولة الدوحة للتنمية.

كما أن مستوى النظام الإقليمي هو النظام التابع Regional or Subordinate System، وهو المستوى التحليلي الذي يستند على أن النظام الدولي، يتكون من أنظمة إقليمية أو فرعية، ويقصد به أن نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما يحدد عادة على أساس جغرافي، أي على مستوى إقليمي، وحسب هذا المستوى فإن معرفة العلاقات والتأثيرات والمشاكل والقضايا في إقليم محدد، يساعد على فهم ومعالجة هذه المسائل، وبالتالي فهم ومعالجة النظام الدولي ككل أيضاً وحسب هذا المستوى يمكن تحديد العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الدولي والإقليمي الأمر الذي ينطوي عليه تسهيل عملية الضبط والمراقبة والتحكم في القضايا القائمة وتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً.[(13)]

شكل (١) اولويات التوجهات الاقليمية التركية بعد عام ٢٠١٧

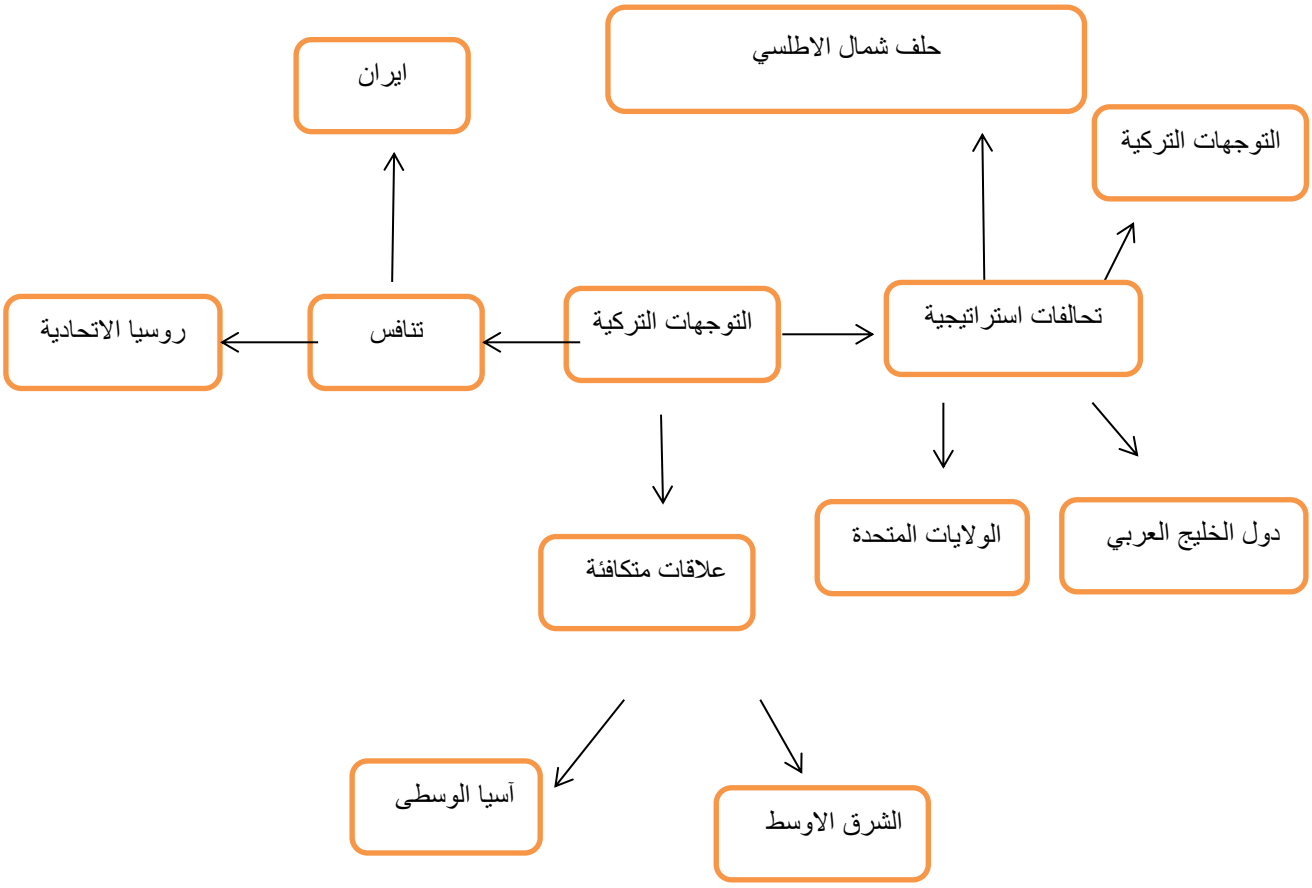

المصدر من عمل الباحثة

وجدت السياسة التركية نفسها في قلب التطورات الشرق أوسطية" ومعنية مباشرة بما يجري في الجنوب من حدودها بعد الإحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣[14]. ما تفاعل مع حالة الضعف والوهن التي ميزت الجسد العربي في تلك المدة، والمتزامنة مع تنامي الخوف لتطورات الدور الإيراني إقليميا سبيلاً لتادية دور يختلف عن سابقاته مما توجب عليها تكييف توجهاتها الخارجية بصورة تلائم الواقع الدولي والإقليمي معاً، بهدف تفعيل موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد المزمع إقامته[15].

بما يجعلها "دولة محورية في شؤون ذلك النظام، لقد حظيت المنطقة بإهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية، لما تمثله من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي، فضلاً عن كونها المجال الحيوي لسياستهم الخارجية، من خلال توجهات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى إيجاد مكانة إقليمية جديدة لها من خلال الخروج من دور (الهامش الى ما يمكن وصفه بالمركز)[16]، بالإعتماد على جملة من العناصر التي مثلت أساس توجهاتها في المنطقة والمتمثلة

بتنشيط دورها في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة، لذا سعت تركيا الى تبني سياسات مختلفة تركز بمضمونها على مصالحها الخاصة، بما يتلاءم وعدم التقاطع مع غيرها من مصالح القوى المختلفة في المنطقة وتعزيز مكانتها في معادلة التفاعل الإقليمي كقوة فاعلة مع باقي القوى[17].

على الرغم من الرغبة التركية بتأدية دور جديد في المنطقة يختلف عما سبقه، قد أدخلها في معادلة معقدة طرفاها مطالب حلفائها الغربيين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين مصالحها في المنطقة من جهة، وموقعها الجغرافي الإستراتيجي في العالم الإسلامي وما يترتب عليه من التزامات من جهة أخرى، سيما بعد نشوب الأزمة السورية ٢٠١١ وتداعياتها، التي أربكت حسابات السياسة التركية في المنطقة، إلا أن هذا لم يمنعهم من تبني توجهات إقليمية جديدة قوامها (تصغير المشاكل مع غيرها من دول المنطقة[18].

ثانياً: تطور السياسة الإقليمية للمدة من ٢٠٠٢-٢٠١١

منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك أتجهت السياسة الخارجية التركية نحو الغرب، وظلت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل محور مصالحها السياسة، كما مثلت العضوية في حلف الناتو أساس المصالح التركية العسكرية والإستراتيجية، فيما ظل ملف الإنضمام للاتحاد الأوروبي جوهر المصالح التركية الإقتصادية، ومع إنتهاء الحرب الباردة بدأت السياسة التركية في السعي إلى القيام بدور أكثر فعالية في المنطقة العربية، وكانت حرب الخليج بمثابة نقطة بداية لإدراك تركيا بإمكانية قيامها بدور أكثر فعالية في المنطقة، لكن على الرغم من ذلك فإن السياسة التركية لم تشهد تحولا كبير خلال فترة التسعينيات حيث جاء التحول الأبرز مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢وسنتناول في هذه الورقة السياسة التركية الراهنة تجاه الوطن العربي وذلك من خلال دراسة الدوافع التي تقف وراء هذه السياسة، وكذلك أهم مظاهرها، ثم تقييم لفاعلية هذه السياسة.

مثلت البيئة الإقليمية بكل تفاصيلها الفرصة السانحة لتنامي دور تركي جديد، لاسيما وأن هذه البيئة شهدت ظهور متغيرات لم تكن موجودة سابقاً في تفاعلاتها (مجيء ترامب الى السلطة في نهاية عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨، وإعادة صياغة التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، تنامي التدخل الروسي في سوريا وقضايا المنطقة المختلفة، وهو ما كان له الأثر الكبير في دفع توجهاتها الى آفاق أوسع مع التأكيد في هذه التوجهات على عدم التورط المباشر في النزاعات الإقليمية الذي يُعد أحد التقاليد المترسخة في توجهاتها الخارجية[19].

وهو ما مثل محاولة للحكومة التركية للإلتزام بنهج متوازن على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية الأمنية والاقتصادية والسياسية من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات القوى الفاعلة في المنطقة من ناحية أخرى. مع تطور الأحداث في المنطقة بسبب ما عرف بثورات الربيع العربي"، وتداعيات الأزمة السورية، تبنت تركيا توجهات جديدة تمثلت بما أصطلح على تسميته بـ بالعثمانية الجديدة[20].

تحدد التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بإيجاد نوع من التناغم بين التراث العثماني التركي والإسلامي، وأن تركيا تمثل قوة إقليمية فاعلة، تسعى لإرساء نموذج معتدل من العلمانية في الداخل، وتأدية دور أكثر فاعلية في الخارج[21].

مع التأكيد على أن هذا لا يعمد الإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية من جديد في الشرق الأوسط، وهذه التوجهات غير موجهة ضد دولة بحد ذاتها، وإنما لإعادة بلورة وصياغة نظام إقليمي جديد تؤدي فيه دور أكثر تميزاً عن السابق وهو ما سيعمل على تغير صورتها في المنطقة إيجابياً[22]، أفضل من السابق ومقبولة إقليمياً[23].

ومن ثم فنحن هنا لا نتفق مع تلك الآراء التي تفيد بأن هذه السياسة موجهة ضد الدور الإيراني وتنامي توجهاته في المنطقة ومن ثم تبني تركيا للعثمانية الجديدة هو توقف تنامي هذا الدور[24].

إنما هو الرغبة بتأدية دور محوري جديد يتراوح بين النفوذ الإقليمي بحده الأدنى والقيادة الاقليمية أو الهيمنة بحده الأعلى، ويقوم على نهج الواقعية والبرغماتية والاعتدال، ومن ثم فإن التوجهات التركية تعمد لتأدية دور الجسر وحل النزاعات والمشكلات المزمنة التي تعصف بالمنطقة، من خلال تحقيق التجانس بين التراث العثماني والإسلامي في الداخل والخارج إنطلاقاً من الإيمان بمركزية الدور التركي، دون أن يعني ذلك بناء إمبراطورية عثمانية كما يروج له بعضهم أو بناء دولة إسلامية خالص، بالتالي شكل هذا النموذج حافزاً لتركيا[25].

لتطوير علاقاتها مع بيئتها المحيطة، وبناء منظومة تفاعات لصالح تعزيز أمن واستقرار المنطقة. كان لأحداث الربيع العربي، التي عمدت إنقلاباً في موازين القوى الإقليمية الفرصة السانحة لتركيا لبدء مرحلة جديدة من التفاعلات المهمة في البيئة الإقليمية تميز أدائها فيه للسعي لقيادة

هذا التغيير ضمن إطار رؤية جديدة لشرق أوسط في طور التحول، لكن تناقضات الدور التركي في المسألة السورية، أنعكس في تناقص تأثيرها وفعاليتها إقليمياً، لاسيما وأن هذه المرحلة شهدت إنهيار سياسة تصفير المشاكل مع الدول المجاورة، بل على العكس منه تصاعدها على نحو غير مسبوق لزيادة تدخلها في الشؤون الداخلية للعديد من دول المنطقة، كانت المحاولة الإنقلابية في تركيا ليلة الخامس عشر من تموز ٢٠١٦ لإسقاط الرئيس والحكومة (بعد مجيء حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم اذ حدثت العديد من المشكلات بين المؤسستين المدنية والعسكرية، وهو ما يفسر لنا أحد أسباب قيام أفراد من الجيش التركي بالعملية الإنقانية الفاشلة) لغرض إستلام مقاليد الحكم[26].

من التطورات الملفتة للنظر في هذه الحقبة، والتي انعكست في التوجهات التركية الخارجية لمرحلة ما بعد ٢٠١٦ إذ أدت الاحداث المتسارعة بعد الإنقلاب الفاشل في تركيا، الى سياسات وإجراءات وردود أفعال متعددة على المستوى الداخلي التي كان لها الأثر في تغيير توجهات تركيا إقليمياً) وهذه النتائج لم تكن بمعزل عن الظروف الإقليمية والدولية التي أحاطت بعملية الإنقلاب، إذ عمدت الحكومة التركية إلى الإنكفاء داخلياً على مدى أسابيع بعد العملية الانقلابية تحت ضغط الملفات الداخلية وإعادة ترتيب أوراق الحكومة التركية ما يتناسب والتعاطي الإيجابي[27].

لهذا الحدث، وبما لا ينعكس على قدرتها في إحتوائه وعدم خروج الأوضاع عن السيطرة، أو إستغلالها من قبل معارضيه، ان التوازي مع سرعة المتغيرات في المشهد التركي الداخلي بعد المحاولة الإنقلابية الفاشلة، ظهرت عدة نتائج كان لها التأثير الكبير على توجهاتهم الخارجية كما مبين في أدناه: أولا: عدم الوضوح في الموقف الأمريكي من الانقلاب، أدى الى زيادة التوتر في علاقات الطرفين التي كانت بالأساس ترزح تحت عباءة عدد من المشكلات حول العديد من قضايا المنطقة ذات الصلة بمصلحة كل منهما، وهو ما ادى الى زعزعة الثقة بين الطرفين، والذي أشر طبيعة العلاقة غير المستقرة بين الطرفين، ثانيا عمدت تركيا الى التأكيد على نهج سياسة جديدة خارجية قوامها التوجه شرقاً نحو ترسيخ العلاقات مع حلفاء جدد، وإعتماد سياسة خارجية أكثر إستقلالية وقوة والإبتعاد عن ضغط الحكومة الأمريكية، ومساومات الأوربيين ضدها، وهو ما تضمن:

١- تعزيز العلاقات مع إيران والإبتعاد عن المواقف الحادة والسقوف العالية في الخطاب المتعلق ببعض القضايا ذات الصلة في المنطقة، لاسيما بعد الإشارات الإيجابية التي صدرت منها خلال الإنقلاب وبعده[28].

٢- تبني سياسات جديدة حيال العديد من القضايا وفي مقدمتها سوريا بما يتوافق مع متطلبات التقارب مع روسيا، وأولوية الملف الكردي،

ثالثاً: إعادة النظر بسياستها في سوريا ودعمها للمعارضة السورية، وهو ما يرتبط بطبيعة العلاقة المتأزمة مع الولايات المتحدة، وإعادة ترتيب أولويات توجهاتها في ضوء المواقف الدولية والإقليمية من الإنقلاب الفاشل

رابعاً: زيادة إنغماسها بالتفاعلات الإقليمية في القضايا ذات الصلة بطبيعة مصالحها وأهدافها.

ان السعي التركي للعودة الى تفاعلات المنطقة بعد حقبة من التراجع في الفاعلية عبر سياسة إقليمية متوازنة لحجز مكانتها بين لاعبي المنطقة، تفاعل مع تطورات ما بعد إنقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ الذي شكل الإختبار الجدي لمدى فاعلية التوجهات التركية وأولوياتها[29]، نابع من إدراكها لمكانتها في التفاعلات المختلفة، ما دفعها لتعزيز علاقتها مع إيران وروسيا والسعي لتأدية دور أكثر مقبولية من السابق، والعمل على تعزيز مصالحها في العديد من القضايا ذات العائقة بأمنها القومي.

ثالثاً: تطور السياسة الإقليمية للمدة من ٢٠١١-٢٠١٦

تبنت الجمهورية التركية، منذ تأسيسها، مبدء "السلام في الوطن والسلام في العالم" ضمن ما ورثته من مصطفى كمال أتاتورك . وتركيا، باختصارها الديمقراطية العلمانية واقتصادها السياسي وتقاليدها الاجتماعية التي تتوافق بين هويتها الثقافية ومواكبة العصر، تتجه نحو الخارج سلمية وواقعية ومتزنة وتؤمن بالاستقرار في منطقتها وما وراء ذلك، إن الهدف الأساسي لسياسة تركيا هو خلق وضع كثيري للغاية حيث تبرز بالسلام والاسترخاء والاستقرار ومبني على التعاون وتطوير القوة البشرية سواء في تركيا أو في الدول المجاورة لها أو في المناطق الأخرى، تمت الإشارة إليه بشكل تقليدي، مابرحت سياسة الدولة التركية لتحقيق الأهداف في البلاد، وحرص على العمل الوطني في الهدف الأمني منبثق من التأريخ وممتد إلى المستقبل، وخير أهمية التنمية والرفاه، والدخول في التحالفات وصداقات، وتتميز بمكانة خدمة خدماتها في العالم الحديث. ومن أجل

تحقيق كل هذه الإمكانيات، فقد تبنت تأسيس علاقات تعاون جيدة مع جميع الدول ورأسها الدول المجاورة، والمساهمة في السلام والانسجام والرفاهية العالمية[30].

بدأت السرعة التي طرأت على السياسة الكونية في البداية، جديدة الآنمال في سلام، ولكنها أوجدت بعض الغموض للمستقبل، في يومنا ومقارنة بالمادي أصبحت المسافات أسرع، الاتصالات أسهل، علاقات الخارجية أكثر تنوعا، والإقتصاد تأثير مكتمل، أي أنه وبإختصار، وبالتالي بدأت العالمية في النمو في مساحة واسعة بشكل كبير، من جهة أخرى، إختلاف توزيع القوى العاملة من حيث السرعة، أصبحت مشاكل الإرهاب، تسبب انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتتسبب في انتشار شبكات الجريمة عبر الحدود، والهجرة غير المشروعة، وماشابهها تماما من إخفاءها شراكة عالمية يوما ما بعد يوم، ونظرًا إلى خلق البيئة واختلال القوى المناخية، تكامل التباين في مختلف الدول بشكل سريع وتحول الحركات الاجتماعية الاقتصادية المحلية من الترابط إلى أزمات عالمية، فهناك بعض الأوساط تعمل على زراعة بذور عدالة جديدة في العالم بالتركيز والتحفيز على إختلافات الثقافة المتنوعة، بدائل من التشابه والعوامل المشتركة بين المجتمعات .

في هذه المرحلة التي تسعى إلى تحقيق العلاقات الدولية، فإن الديمقراطية والتعددية المبدعة للإستمرار والتطور وتأسيس بالتالي العلاقات والتناغم الإنساني والتأني بين الكثير إكتسبت أهمية وأوية ؛ وزادت الحاجة إلى إيجاد الحلول للمشاكل على أسس القوانين الدولية ولم يحسمها سوى، تنتهج تركيا، في خضم هذه المرحلة العالمية، تبني إنسانية ومتأنية وهادفة خارجية متعددة الأبعاد، في مؤتمر تأسيس السلام في العالم في المنطقة القريبة منها على وجه الخصوص لحماية هذا السلام والاستقرار والرفاهية في هذا الإطار، تولي تركيا أهمية خاصة لروابطها العابرة للبيئة، وتتشارك بشكل فاعل في حلف شمال الأطلسي لتوفير الأمن والاستقرار العالمي، وتستمر في تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة، وتتواصل نحو الاتحاد الأوروبي بحزم، وتسعى للمساعدة في إزالة الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي الثالثة، ورسم صورة قوية فاعليتها في سياسة السياسة عبر إنتاجات جديدة [31].

في الشرق الأوسط والقوقاز منطقتان من المناطق المحيطة بتركيا، تخللهما نزاعات شاسعة قد تشتعل فتيلتها بين لحظة وأخرى بالرغم من الثابت لتثبيت السلام والاستقرار فيهما، أما الوضع في البلقان فما زال يحتفظ بها بحساسيته، لذا فالسياسة المميزة التي تنتجها تركيا تحتها الاشتراكي جورج، إلى جزء منها خيارا مسؤولا عنها، في هذا الإطار، تنتهج تركيا سياسة فعالة وسلمية ولكن

تبدأ في مكافأة واسعة وبعدها على المساعدات الإنسانية للذين يطلبون منهم بشدة ويشاركون في عمليات حفظ السلام وحل الخلافات والمصالحة بعد المتسابقات المعدة للإعمار،

في ظل العولمة وكعضو فعال ومسؤول في المجتمع الدولي، فإن تركيا كل ما في وسعها لمصالحة الغرب مع الشرق والشمال مع الجنوب وتمارس التداول التجاري في جميع المناطق. كما أن لتركيا مكانة متميزة للتنافس والحوار بين مختلف مواقعها الجغرافية في وسط آفراسيا وروابطها التأريخية لتغطية التنوع [32].

اختار تركة لعضوية أعضاء مجلس السيادة السيادي بقيادة الولايات المتحدة ٢٠٠٩-٢٠١٥، دليلا على ما تشعر به الأسرة الدولية من ثقة اتجاه السياسة الخارجية التي تتجهها تركيا . وانطلاقا من تجاربها في تحقيق النجاح في تحقيق السلام والاستقرار والاسترخاء عبر التعاون في منطقتها، توجد هناك تركيا في هذه المرحلة، إلى تأسيس السلام على المستوى العالمي وتوصل إلى حلات جذرية ومحتملة، وتحويل عالمنا إلى أرض الطمأنينة بشكل جماعي، إن العلاقات المؤسسية التي أسستها تركيا سواءً على شكل عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة في التخصصات المختلفة، تعد خاصة ومتنوعة لسياساتها الخارجية. إلى جزء من الإنضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن تركيا عضوة في منظمات مختلفة مثل الأمم المتحدة، المنظمة الأوروبية، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون الاقتصادي، تنظيم الأوروبيين، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة البحر الأبيض المتوسط، منظمة التعاون الإقتصادي، مجموعة اللغات، المتنوعة، التنسيق، التعاون في آسيا، كما تشاركنا في مبادرة مبادرة برشلونة لاتحاد البحر الأبيض المتوسط[33].

المصادر

١. فتحية ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، ع ٥ ، مارس ٢٠١٨ ، ص ٢١٤.

٢. كوثر مبارك ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، مج ٥٥ ، ع ٢١٩ ، يناير ٢٠٢٠ .

٣. مولاهم مريم، البعد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، ٢٠١٨.

٤. صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج ٦ ، ع ٢ ، ٢٠١٣.

٥. كرم سعيد، تركيا نحو توجهات اكثر برغماتية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد٢٠٦، لسنة، ٢٠١٦.

٦. احمد مشعان، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، مجلة قضايا سياسية، الصادرة عن كلية النهرين، العدد ٥٤، لسنة، ٢٠١٨.

٧. نادية فاضل عباس، محددات الصراع السياسي في تركيا بعد وصول حزب العمال والتنمية الى السلطة، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١، لسنة ٢٠١٨.

٨. محمد نور الدين، تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية ٢٠٠٢-٢٠١٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ١٥٢، لسنة ٢٠١٦.

٩. مريم قلمس، الصراع السعودي الايراني في منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠١٢، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير، ٢٠١١.

١٠. .بكر صدقي، ولادة قوة اقليمية: تركيا تتجاوز تاريخها القريب، ابو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٣، لسنة ٢٠١٠.

١١. فؤاد كمين، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط، سياسات ومصالح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤.

١٢. صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط١،(عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

١٣. اركان ابراهيم، آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٧، لسنة، ٢٠١٨.

١٤. جلال خشب، ما وراء النزعة العسكرية التدخلية التركية في جوارها الاقليمي جغرافياً مضطربة ام مشروع دولة؟، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، واشنطن، ٢٠١٩.

١٥. د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).

١٦. د.على الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية،(بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة،)١٩٨٨.

١٧. جماعو من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الاساسي لاروس، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩.

١٨. Ole Frahm, Katharina Hoffmann, Dirk Lehmkuhl,(No .13, 2018) Turkey and Eastern Partnereship: Turkey,s Foreign Policy Towards its Post-Soviet Black Sea Neighbourhood, WORKING PAPER SERIES, (Berlin the European Union under the Horizon 2020 research and innovation programme).

19..W. Robert Pearson, (Vol. 15, No.2, 2018) Turkye,s Emerging Role in the Middle East, Middle Esat Policy Journal, (Washington D.C, The Middel East POLICY Council.

---

[1] . Ole Frahm, Katharina Hoffmann, Dirk Lehmkuhl,(No .13, 2018) Turkey and Eastern Partnereship: Turkey,s Foreign Policy Towards its Post-Soviet Black Sea Neighbourhood, WORKING PAPER SERIES, (Berlin the European Union under the Horizon 2020 research and innovation programme).

[2] . ريما محمد فخري، سياسة تركيا مع دول الجوار الجغرافي من منظور العلاقات الدولية (١٩٩٠-٢٠١٠)، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٩)، ص٤١٠.

[3]. ابراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية، (بيروت، ١٩٨٤)، ص٥٧١.

[4]. سورة يوسف، الاية (٥٦-٥٧).

[5]. سورة مريم، الآية ١٦.

[6]. جماعو من كبار اللغويين العرب، المعجم العربي الاساسي لاروس، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٩، ص١١٤.

[7]. فرانك بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ط١، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث : (دبي) : مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٠)، ص ٩٣١، ينظر ايضا احمد عبد الكاظم موسى ، مكانة ايران الاقليمية في الاستراتيجية الامريكية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غيرمنشورة (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٥)،ص ٨.

[8] . George A. Theodorson And Achilles G. Theodorson, A modern Dictionary of Sociology,(New York: Thomas Y. Crowell Company, 1969(P.452.

[9]. صادق الاسود، مصدر سابق، ص١٢٣.

[10]. عطا محمد صالح وفوزي احمد تيم، في الامن القومي العربي، ط١،(بنغازي: منشورات جامعة قار يونس،١٩٩١)،ص١٧.

[11] .()د. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ص٧-٩.

[12].() د.على الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية،(بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة،)١٩٨٨، ص١٤.

[13]. David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**,(Boulder: Westview, 1991), p.3-9.()

[14]. صلاح حسن، الاستراتيجية الامريكية في العراق، دراسة في ملامح التغيير، (بيروت، منشورات ضفاف، ، ٢٠١٤)، ص٣٤.

[15]. نور محمد فخري، مصدر سايق، ص٤١٣.

[16]. بسمة خليل، تحولات الدور التركي ومستقبله في حلف الناتو، مجلة رؤية تركية، العدد ٢، لسنة ٢٠١٧، (أسطنبول: مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ص١٧١.

[17]. سعد عبيد، العرب والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص١٩.

[18] . اركان ابراهيم، آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٧، لسنة، ٢٠١٨، ص٩٧.

[19] . جلال خشب، ما وراء النزعة العسكرية التدخلية التركية في جوارها الاقليمي جغرافياً مضطربة ام مشروع دولة؟، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، واشنطن، ٢٠١٨، ص١٩.

[20] . اركان ابراهيم، مصدر سابق، ص ١٧٧.

[21] .بكر صدقي، ولادة قوة اقليمية: تركيا تتجاوز تاريخها القريب، ابو ظبي، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٣، لسنة ٢٠١٠، ص٢٣.

[22]. فؤاد كمين، توجهات تركيا وايران في الشرق الاوسط، سياسات ومصالح، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤، ص ٣.

[23]. صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية، ط١،(عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص٧٩.

[24]. محمد نور الدين، تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية ٢٠٠٢-٢٠١٥، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ١٥٢، لسنة ٢٠١٦، ص١٥٤.

[25]. مريم قلمس، الصراع السعودي الايراني في منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠١٢، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خضير، ٢٠١١ص ١٤٦.

[26]. نادية فاضل عباس، محددات الصراع السياسي في تركيا بعد وصول حزب العمال والتنمية الى السلطة، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١، لسنة ٢٠١٨، ص١٧١.

[27]. W. Robert Pearson, (Vol. 15, No.2, 2018) Turkye,s Emerging Role in the Middle East, Middle Esat Policy Journal, (Washington D.C, The Middel East POLICY Council.

[28]. كرم سعيد، تركيا نحو توجهات اكثر برغماتية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية العدد٢٠٦، لسنة، ٢٠١٦، ص١٦٠.

[29]. احمد مشعان، السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، مجلة قضايا سياسية، الصادرة عن كلية النهرين، العدد ٥٤، لسنة، ٢٠١٨، ص٣٩٤.

[30]. صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية – العربية: ٢٠٠٢-٢٠١١، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج ٦ ، ع ٢ ، ٢٠١٣، ص٦٥.

[31]. مولاهم مريم، البعد الأوروبي في السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، ٢٠١٨ ، ص ١٩١-١٩٢

[32]. فتحية ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، مجلة المفكر، ع ٥ ، مارس ٢٠١٨ ، ص ٢١٤.

[33]. كوثر مبارك ، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، مج ٥٥ ، ع ٢١٩ ، يناير ٢٠٢٠ ، ص ١٢٠.